المحاضرة الرابعة عشر / التنمية الاقتصادية " الفصل التاسع "

مفهوم التنمية الإقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة.
- النسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي.

أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الإقتصادية.

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع.
- أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

أثر التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

خصائص الأقطار النامية

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار. وتتمثل هذه الخصائص في التالي :

- انخفاض مستويات المعيشة
- انخفاض الإنتاجية
- ارتفاع معدلات نمو السكان
- ارتفاع معدلات البطالة
- الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية
- الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية
- غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية

أولا: انخفاض مستويات المعيشة

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة **كمية ونوعية** بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع.

أ- إنخفاض معدلات الدخل الفردي : يقدر الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٢% من الناتج المحلي العالمي بينما يشكل عدد السكان ٨٢,٤% من مجموع سكان العالم، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة فيشكل سكانها أقل من ١٨% من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي ٧٨% من مجموع الإنتاج العالمي

كما يوضح الجدول التالي :

الناتج الإجمالي، السكان، ومعدل الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٤						
الأقطار / مجموعة الأقطار	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (١)	% من الناتج العالمي (٢)	السكان (مليون نسمة) (٣)	% من سكان العالم (٤)	معدل الناتج الفردي بالأسعار الجارية (دولار) (٥)	معدل الناتج الفردي على أساس القوة الشرائية المتكافئة (دولار) (٦)
(١) الولايات المتحدة	١١,٠٠٠	٣٠,٥	٣٠٠	٤,٧	٣٦,٦٦٧	٣٥,٧٥٠
(٢) أقطار المجموعة الأوروبية (٢٥)	١٠,٠٠٠	٢٧,٨	٤٧٠	٧,٣	٢١,٢٧٧	٢٥,٩٠٠
(٣) اليابان	٥,٠٠٠	١٣,٩	١٢٨	٢,٠	٣٩,٠٦٢	٢٦,٩٠٠
(٤) الأقطار المتقدمة الأخرى	١,٨٠٠	٥,٠	٩٠	١,٤	٢٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
(٥) روسيا الإتحادية	٣٨٠	١٠١	١٤٢	٢,٢	٢٦٧٦	٨,٢٣٠
مجموع الأقطار المتقدمة (٣٣)	٢٨١٨٠	٧٨,٣	١,١٣٠	١٧,٦	٢٤,٩٣٨	٢٥,٠٠٠
(٦) الأقطار النامية : (١٤٤)	٧٨٢٠	٢١,٧	٥٢٧٠	٨٢,٤	١,٤٨٤	٤,١٥٠
آسيا : (٤٩)	٤٣٠٠	١٢,٠	٣٧٠٠	٥٧,٨	١١٦٢	٤,٨٠٠
الصين	١٥٠٠	٤,٢	١٣٠٠	٢٠,٣	١١٥٢	٤,٦٠٠
الهند	٥٥٠	١,٥	١٠٨٠	١٦,٩	٠,٥٠٩	٢,٦٧٠
(٢) أمريكا اللاتينية : (٢٨)	٢,٢٠٠	٦,١	٠,٥٥٠	٨,٨	٣٩٢٨	٧,٣٠٠
المكسيك	٦٨٠	١,٩	١١٠	١,٧	٦١٨٢	٨,٩٧٠
البرازيل	٤٨٠	١,٣	١٨٠	٢,٨	٢٦٦٦	٧,٧٧٠
(٣) أفريقيا : (٤٨)	٥٢٠	١,٤	٧٠٠	١٠,٩	٧٤٣	١,٧٩٠
(٤) الأقطار العربية (١٩)	٨٠٠	٢,٢	٣١٠	٤,٩	٢٥٨١	٥,١٥٠
(٥) المجموع الكلي : (١٧٧)	٣٦,٠٠٠	١٠٠	٦,٤٠٠	١٠٠	٥٦٢٥	٧,٨٠٠
* تم التوصل إلى هذه التقديرات إستناداً إلى الأرقام المنشورة في التقارير الدولية.						

والجدير بالملاحظة، أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة قد ازدادت خلال عقد **التسعينات من القرن العشرين** بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاث السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرار إرتفاع معدلات نمو السكان في هذه الأقطار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للفجوة الآخذة بالإزدياد في توزيع الدخل العالمي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول التالي أنه بينما كانت هذه الفجوة بين أغنى ٢٠% بالمقارنة مع أفقر ٢٠% من سكان العالم تبلغ (٣٠) ضعفاً في سنة ١٩٦٠، فإنها إزدادت إلى أكثر من (٦٠) ضعفاً في نهاية عقد الثمانينات وإلى (٨٨) ضعفاً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي.

الجدول يبين التفاوت في توزيع الدخل العالمي			
السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر ٢٠%	أغنى ٢٠%	الأغنى إلى الأفقر
١٩٦٠	٢,٣	٧٠,٢	٣٠/١
١٩٧٠	٢,٣	٧٣,٩	٣٢/١
١٩٨٠	١,٧	٧٦,٣	٤٥/١
١٩٩٠	١,٤	٨٥,٠	٦١/١
١٩٩٩	١,٠	٨٦,٠	٨٨/١

ب- سوء توزيع الدخل القومي : يتضح من الجدول السابق بأن حصة أفقر ٢٠% من سكان العالم قد تدهورت من ٢,٣% من الدخل العالمي في سنة ١٩٦٠ إلى ١% في سنة ١٩٩٩. وتجدر الإشارة هنا بأن زيادة الفجوة في معدلات الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة لا تعكس وحدها إتساع التفاوت الاقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

ج- الفقر المطلق : تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما :
١- مستوى الدخل القومي
٢- درجة التفاوت في توزيع الدخل

وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل.
كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

د- سوء التغذية : بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية،

كما يتضح من الجدول التالي :

جدول يبين الحرمان الصحي في الأقطار النامية ٢٠٠٠

	طبيعة الحرمان الصحي	العدد (مليون)
١	عدم توفر الخدمات الصحية	٧٦٦
٢	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	١,١٦٠
٣	عدم توفر المرافق الصحية	٢,٣٦٠
٤	الأطفال الذين يفارقون الحياة قبل بلوغهم السنة الخامسة	١١
٥	الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	٨٥٠

هـ ارتفاع نسبة الأمية : بالرغم من الإنجازات الملموسة (الكمية) التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة. وتنتشر ظاهرة الأمية بين الإناث، حيث تبلغ النسبة ٦٠% ويعيش أكثر من ٧٥% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

ثانيا: إنخفاض الإنتاجية
تتسم الأقطار النامية إضافة لإنخفاض مستوى المعيشة، بإنخفاض إنتاجية العمل (أي معدل الإنتاج لكل عامل) بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة، ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.

ثالثا: إرتفاع معدلات نمو السكان
تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، وبضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين ٢-٣% سنويا بالمقارنة مع ٠,٦% سنوياً في الأقطار المتقدمة.

وتتمثل الخصائص الرئيسية للإقتصادات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر (Vicious Circle of Poverty) المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب إرتفاع معدل نمو السكان، كما يتضح من الشكل التالي :

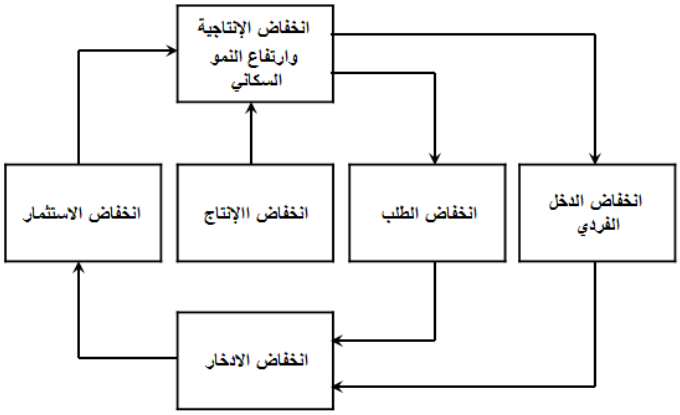

من خلال الشكل السابق والذي يبين الحلقة المفرغة للفقر، حيث يؤدي إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع النمو السكاني إلى إنخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطلب والإدخار مما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار وبالتالي إلى إستمرار ظاهرة الفقر.

رابعا: إرتفاع معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية.

وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين :

الأول : هو الإستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالغرم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية.

ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة (Disguised Unemployment)، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً.

الثانيه: تمثل بالبطالة الهيكلية (Structural Unemployment)، والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

خامسا: الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٥% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، ٧٠% في شرق آسيا، ٦٤% في جنوب آسيا، ٨٦% في أفريقيا، بالمقارنة مع ٥% في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢% في كل من الولايات المتحدة وكندا.

أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي الإجمالي، فتتراوح بين ١٠% في أمريكا اللاتينية، ١٨% في شرق آسيا، و٣٠% في جنوب آسيا و٢٠% في أفريقيا، بالمقارنة مع ٧% في أقطار أوروبا الغربية وأقل من ٣% في أمريكا الشمالية.

ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

سادسا: الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة (أقطار الشمال) والأقطار النامية (أقطار الجنوب).

ويتجسم تدهور القوة التساومية لأقطار الجنوب على الصعيدين الإقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة أقطار الشمال (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإئتمانية الدولية لخدمة مصالحها السياسية.

سابعاً:غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية

يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني في معظم الأقطار النامية. حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أنها لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق الانقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الإقتصادي

ويجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الاقتصادي (Economic Underdevelopment) لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي. فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن إرجاع حالة النخلف إلى فترة الإستعمار الإستيطاني، حيث تعرضت شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا إلى أبشع أنواع الإستغلال الإقتصادي من قبل الدول الإستعمارية، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا.

السياسات الإنتمائية الهادفة

لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة. ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكثيف الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية.

كذلك، لا بد من تبني السياسات الهادفة لتحسين نمط توزيع الدخل من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بما يضمن حصول أكبر نسبة ممكنة من السكان على ثمار التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتمثلة في توفير الفرص المتكافئة للجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وبالتالي خروج نسبة متزايدة من السكان من دائرة الفقر.

حل اسئلة الكتاب

صح او خطأ

١/ يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الإسمي (خطأ)
٢/ تعني البطالة المقنعة وجود نسبة من الايدي العاملة غير مستغلة استغلالاً كاملاً (صح)
٣/ تشكل الصادرات الصناعية نسبة كبيرة من الصادرات الاقطار النامية (خطأ)
٤/ يعتبر الانفاق على التعليم والتدريب أفضل السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلة الفقر (صح)
٥/ تؤدي زيادة نسبة الاناث في سوق العمل إلى انخفاض معدلات نمو السكان (صح)

اختار الاجابه الصحيحه

١- تشير توقعات نمو السكان في العالم في سنة ٢٠٢٥ إلى ان الفجوة بين المستوى المعيشي لسكان الاقطار المتقدمة والاقطار النامية

أ/ ستبقى ثابتة
ب/ ستتقلص بسرعة
ج/ ستتقلص تدريجياً
د/ ستزداد اتساعاً

٢- اي من السياسات الاقتصادية التالية غير مقبولة بالنسبة للاقطار النامية

أ/ الاستثمار بالبنى التحتية
ب/ تشجيع المواطنين على الادخار
ج/ زيادى الاستثمار في التعليم
د/ تخصيص نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية للإنفاق العسكري

٣- تبلغ نسبة الأمية بين الكبار في العالم العربي

أ/ اقل من ٢٠%
ب/ اقل من ٣٠%
ج/ أعلى من ٤٠%
د/ أعلى من ٧٠%

٤- تبلغ نسبة سكان الاقطار النامية من مجموع سكان العالم أكثر من

أ/ ٥٠ %
ب/ ٦٠ %
ج/ ٧٠ %
د/ ٨٠ %

٥- تعزى ظاهرة الحلقة المفرغة للفقر إلى الاسباب التالية ماعدا

أ/ انخفاض الدخل الفردي
ب/ انخفاض الاستثمار
ج/ انخفاض نمو السكان
د/ انخفاض الإنتاجية

اهداء لـ طلاب وطالبات قسم اداره اعمال " اقتصاد الكلي "
مع تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق
~{ خجل ..